

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول

شمال إفريقيا- دراسة حالة (تونس ، ليبيا ، مصر)

شوقي جباري^١

محمد محجوب الحداد^٢

المقدمة:

لقد تغيرت وجهة نظر دول العالم النامي للاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث أصبحت مسألة استمالته من القضايا الضرورية والحاسمة وغير قابلة للنقاش، إذ اندفعت جلها في سباق محموم للبحث عن طرق وآليات لاجتذابه، فقد بات يشكل سوقا تنافسيا على نحو مطرد، لذا يتعين على الدول النامية العمل بجدية لتوفير الأرضية الخصبة للاستفادة منه في دفع عجلة التنمية ، من خلال توفير الحوافز والمؤسسات والضمانات الفاعلة التي تؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري وتوفير عوامل لتوطينه، وإلا واجهت خطر خسارة إحدى مفاتيح النمو الاقتصادي.

وتأسيسا لما سبق ، لم تتوانى الدول النامية على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لسد الفجوة بين معدلات الادخار والاستثمار المحلي، حيث تشير الإحصائيات أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية على سبيل المثال قد عرفت خلال عام ٢٠٠٥ تطورا ملحوظا ، فحسب البيانات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال عام ٢٠٠٥ حوالي ٣٨ مليار دولار، مقابل ٢٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ، أي بزيادة نسبتها نحو ٧٥% وقد بلغت القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول الثلاث (ليبيا؛ تونس؛ مصر) خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٨) ما يقارب : ٨٧،٢٨٩،٦٠ مليون دولار، استقطبت منها مصر ما نسبته ٦٩% من الإجمالي التراكمي للدول الثلاث، تلتها تونس بنسبة ١٧% من الإجمالي التراكمي للدول الثلاث، ثم ليبيا بنسبة ١٤% من الإجمالي التراكمي.

والحقيقة أن المتمعن في هذه الإحصائيات يتساءل عن مدى جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خدمة أغراض التنمية الشاملة في الدول النامية، فبالرغم من الآثار الايجابية لهذا النوع من الاستثمارات حسب ما تشير إليه بعض الدراسات ، إلا أن ذلك لا يفي بوجود آثار سلبية لتلك الاستثمارات .

^١ أستاذ في كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة ام البواقي/ الجزائر

^٢ أستاذ في كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة مصراته/ ليبيا

ومن خلال العرض السابق يتضح أن هنالك اندفاعا واضحا من قبل الدول النامية عامة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وعليه يمكن بلورة المشكلة البحثية في السؤال التالي:

هل الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي للدول المضيفة (ليبيا - تونس - مصر) أم أن ذلك لا يتحقق إلا بشروط معينة , وما هي تلك الشروط ؟ .

ومن خلال الإجابة على هذا السؤال فإن الدراسة تهدف إلى :

- التعرف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول (ليبيا ،تونس ومصر) بقصد التعرف على أثرها في تطوير هيكل الاقتصاد لتلك الدول .

- تحديد مدى نجاعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع النمو الاقتصادي لدول الدراسة(ليبيا وتونس ومصر) ، قصد الإسهام في فك دائرة الجدل القائم حول حجم الآثار الايجابية أو السلبية التي يحملها الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للدولة المضيفة.

- محاولة تقييم مدى فاعلية السياسات والإجراءات المتخذة من طرف دول الدراسة(ليبيا وتونس ومصر) لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال معرفة درجة تأثيرها السلبى أو الايجابى على النمو الاقتصادي .

- تقديم اقتراحات لدول الدراسة(ليبيا،تونس ومصر) بغية تسديد خطاها في الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بالأخص في مجال تهيئة وتحسين المناخ الاستثماري الذي تشير معظم الدراسات البحثية أنه العامل الأكثر تحكما في عملية جذب الاستثمارات للدول المضيفة.

ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي والكيفي، وذلك من خلال تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي، لكل من ليبيا وتونس ومصر، وسوف يتم لهذا الغرض بناء نموذج قياسي وتقدير معلماته واختبارها اعتمادا على بيانات السلاسل الزمنية للفترة (١٩٨٦ - ٢٠٠٨) والتي سيتم تجميعها من خلال النشرات الإحصائية والاقتصادية الرسمية والتقارير الدورية الصادرة بهذا الخصوص .

وتماشيا مع مقتضيات المعالجة الرصينة والمتأنية للموضوع المطروق، فقد تم تقسيم هذه الدراسة على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر؛

المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في دول الدراسة (ليبيا، تونس، مصر).

المبحث الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر :

إن مسألة الوعي بدور الاستثمار الأجنبي في تطوير الاقتصاد الوطني لم تبرز في معظم الدول النامية إلا في فترة الثمانينات، هذه الفترة التي توفرت فيها ظروف المناخ الاستثماري الذي يشجع الاستثمارات الأجنبية، ومن بين العوامل الأساسية التي شجعت على توفير هذا المناخ هي أزمة المديونية، ونقص القروض البنكية تجاه البلدان النامية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية هو اعتراف هذه البلدان النامية بالدور المتزايد للاستثمار الأجنبي وإيجابياته فيما يتعلق بتحويل ونقل التكنولوجيا وتحسين التسيير وتطوير المنافسة.

١- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعد عملية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إحدى السمات الرئيسية لظاهرة العولمة المالية ، بالإضافة إلى كونها مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي اللازم لتمويل برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، فإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة كمصطلح ، إلا أنها كمفهوم تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر وقد تحدث عنها الاقتصاديون الأوائل على أنها حركة رأس المال . وخلال العقود الأولى من القرن العشرين وفي ظل سيادة قاعدة الذهب فقد تحكم في حركة رأس المال ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وأثناء ذلك سيطر وتحكم وصدر رأس المال كل من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وبلجيكا وسويسرا والسويد.^(١)

وعلى العموم لقد تعددت التعاريف والنظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، وأهم ما جاء في هذا المجال من التعاريف الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية يمكن إجماله فيما يلي :

يعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة كما ورد في منشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). وإن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية، أو من دولة الإقامة أياً كان المستثمر فرداً أم شركة" أم مؤسسة"^(٢)

وللأغراض الإحصائية فقد حدد صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي بأنه "مباشراً إذا أمّلك المستثمر الأجنبي (%١٠) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة، أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة"^(٣).

أما منظمة التجارة العالمية (OMC) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها^(٤). كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE): على أنه الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إدارياً^(٥).

يتضح من التعاريف أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية يرافقه نقل أصول مادية وغير مادية ويعني ضمناً أن المستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير على المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الأم.

وتجدر الإشارة أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتوقف عند كونه مصدراً لتمويل المشاريع، بل تتعدى إلى كونه إطاراً يتم من خلاله نقل تكنولوجيا الإنتاج، والمهارات، والقدرة الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية، بالإضافة إلى أنه يتيح فرصة الدخول لشبكات التسويق الدولية، ويمكن للشركات المحلية والاقتصاديات المستقبلية الاستفادة من منافع الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت البيئة مواتية. إذ كلما عظمت روابط الإمداد، والتوزيع بين الشركات الفرعية الأجنبية والشركات المحلية، زادت قدرات الشركات المحلية على السيطرة على الآثار الجانبية غير المقصودة الناشئة عن وجود الشركات الأجنبية^(٦).

٢- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

عموماً، يمكن حصر العوامل التي تستطيع الدولة المضيفة، أي المستقبلية للاستثمارات أن توفرها، لكي تصبح محطة ووجهة تستقطب المستثمرين الأجانب فيما يلي:

٢-١. المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: وتنقسم هذه المحددات بدورها إلى:

- توفر الاستقرار السياسي: يمثل توفر الاستقرار السياسي شرطاً أساسياً وضرورياً، بهدف ضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الاستثمارات الأجنبية، إذ يحفز الاستقرار السياسي المستثمر الأجنبي ويقلل من مخاوفه ويفتح له آفاقاً رحبة أمام صناعة الأرباح. ومن بين أهم العوامل المؤثرة على المناخ السياسي يمكن ذكر ما يلي^(٧):

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاماً ديمقراطياً أو ديكتاتورياً.

- رأي وموقف الأحزاب السياسية المحلية تجاه الشراكة الأجنبية.

- درجة الوعي السياسي من حيث التعامل مع الشركات الأجنبية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الاستقرار الاقتصادي : من الصعب الفصل بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي فهما وجهان لعملة واحدة، حيث يمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من التوازنات الكلية، بهدف توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ، كما يرتبط الاستقرار الاقتصادي بدرجة وضوح السياسات الاقتصادية المنتهجة في القطر المضيف، وطبيعة السياسة النقدية ومدى كفاءة الجهاز المصرفي والمالي، والضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الأرباح واستغلالها، وكذلك استقلال التعريفات الجمركية واعتدالها في ظل معدلات تضخم مقبولة، إذ يشكل التضخم عاملا حاسما في تشويه الحقائق الاقتصادية أي تثبيط عملية التنمية بشكل عام.^(٨)

-الإطار التشريعي والتنظيمي : إن عملية تفعيل الاستثمارات إجمالا تستلزم تهيئة الأطر القضائية و الأنظمة التشريعية التي تمنح المستثمر حرية التملك للمشاريع، وعادة ما يستدعي تحقيق هذا المسعى وقتا طويلا، مما يوجب التزام سياسي حقيقي من قبل الدولة قصد إقرار هذه القوانين في زمن يعد قياسي وضمان أقل قدر من المعوقات الاستثمارية ، ويشمل الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار ما يلي:^(٩)

- وجود قانون موحد للاستثمار يتصف بالوضوح والاستقرار والشفافية.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية .
- وجود نظام قضائي مستقل، يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات الناشئة بين المستثمر والدولة المضيئة بالكفاءة العالية والنزاهة المطلوبة.
- وجود ضمانات كافية تقي المستثمر وتبدد مخاوفه من كل أنواع المخاطر وتزرع بدلها الطمأنينة، وتزيد من فرص حصوله على العوائد الاستثمارية المجزية، وتشمل المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المستثمر في هذا المجال: التأمين، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية سلب حرية تحويل الأرباح إلى الخارج وحرية حركية رأس المال دخولا وخروجا، بالإضافة إلى أهمية وجود نظام حماية حقوق الملكية الفكرية....الخ.

٢-٢. المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- الرشوة و البيروقراطية و الفساد الإداري: إن وجود الشفافية في المعاملات، وعدم وجود الرشوة، يعدان عنصرين هامين بالنسبة إلى الشركات المستثمرة و الدول المضيئة، لذلك فانتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية و المعاملة العادية، و يؤدي أيضا إلى نفور المستثمر الأجنبي. كما تؤدي ظاهرة البيروقراطية إلى تعدد و طول الإجراءات الإدارية، مما لا يسمح بتفعيل عملية سير الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات.

- حجم السوق و معدل نموه: إن حجم السوق المحلي وإمكانية النفاذ إليه، وكذلك القدرة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات بل ونمو الاقتصاد ككل، كلها تشكل المعايير الرئيسية التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات في تقدير مدى صلاحية البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.^(١٠) لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن الأسواق التي توفر له مزايا في مجال وفرة الحجم والنطاق، وكذلك فإن سيطرة المستثمر الأجنبي على الأسواق الجديدة تمكنه من زيادة قوته التنافسية، كما أن درجة نمو السوق وإمكانية الوصول من خلالها للأسواق الإقليمية الأخرى تشكل عنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

- توافر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية و متطورة ذات قيمة مضافة عالية و بالتالي توفير عرض عمل منخفض التكلفة و بتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذبا للاستثمار، وعليه يجب على الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التأثير على مستوى كفاءة المورد البشري من خلال رفع نسب التعليم ، وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة مهارة اليد العاملة.

-نوعية الهياكل القاعدية : تتمثل هذه الهياكل القاعدية في الطرقات والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات، ومن الواجب على القطر المضيف أن يعمل على توفير هياكل ذات جودة عالية، لأن تدفق السلع والخدمات والمعلومات مرهون بمدى صلاحية وتوفير هذه الهياكل القاعدية كما ونوعا، إذ تسهم هذه الهياكل في تقليل التكاليف الأولية للاستثمارات، وتضمن الانطلاق القوي والسريع للمشاريع الاستثمارية.^(١١)

- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: الذي يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا. كما أن خصوصية المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب و من مزايا توفر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد و المقاوله من الباطن التي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

- الحوافز المالية والتمويلية: لقد شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تسابق محموم بين الكثير من الدول من أجل مراجعة أنظمتها المالية من أجل تحفيز الشركات المتعددة الجنسيات على الدخول للاستثمار فيها، حيث وصل عدد الدول التي سلكت هذه الطريق ٨٣ دولة سنة ١٩٧٧، وكننتيجة للنتائج الباهرة التي حققتها الدول التي عملت على تعديل نظامها المالي، فقد ازدادت أهمية الحوافز المالية والتمويلية كألية محفزة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالأخص لدى الدول المتقدمة.^(١٢)

المبحث الثاني:

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

ومن بين النظريات التي تناولت بالشرح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يمكن ذكر ما يلي:

١ - نظرية كينز (نظرية الطلب الكلي) :

باختصار شديد ركز (كينز) على جانب الطلب الكلي لتحديد مستوى الدخل التوازني ويرى أن أي تغير في حجم الإضافات (الاستثمار- الإنفاق العام- الصادرات) يكون له أثر مباشر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلباً أو إيجاباً في حجم الناتج وإجمالي الصادرات. ويصف (كينز) من خلال مفهوم المضاعف أن حدوث تغير معين في حجم الإضافات (الاستثمار مثلاً) سيؤدي إلى إحداث تغير أكبر منه في حجم الدخل أو الناتج وفي نفس الاتجاه (علاقة طردية)، وذلك من خلال الآثار الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار^(١٣).

٢- نموذج (سولو- سوان)

يقوم هذا النموذج على فرضية الاستمرار في استخدام المزيد من العمل ورأس المال طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية وحتى يتم التساوي بينهما. ونظراً لأن الدول النامية تتسم بندرة رأس المال لكل عامل، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة، مما يشجع على انتقال رأس المال من الدول الغنية إلى النامية.

والجدير بالذكر أن "سولو" قد ركز في تحليله على الاستثمار في رأس المال البشري المعبر عنه بنسبة الطلاب في الجامعات والعملية التكنولوجية المعبر عنها بالإنفاق على البحوث والتطوير، وتكمن أهمية العاملين السابقين في تحفيز النمو داخل الدول المضيفة النامية بصفة خاصة، وعلية يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض الدول النامية عن الندرة في هذين العاملين، وتعتبر هذه النقطة هامة بالنسبة لهذه النظرية لأنها قد ميزتها عن سابقتها التي أولت اهتمامها بالاستثمار في رأس المال البشري فقط دون أخذ التقدم التكنولوجي بعين الاعتبار^(١٤).

ولقد بينت الكثير من الدراسات التي اعتمدت في نهجها على هذه النظرية، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على مستوى الدخل فقط ولا يؤثر على النمو في المدى الطويل، ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر محفزاً للنمو في الأجلين القصير والطويل إذا أثر على التكنولوجيا المصاحبة له أو نمو نسبة العمل/ السكان والتي تعتبر من العوامل الخارجية.

وفي ذات السياق توصلت إحدى الدراسات التي اختبرت نموذج سولو للنمو ضمن الاقتصاد التايواني، وبالاعتماد على دالة كوب دوكلاس إلى أن نسبة مساهمة كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري في زيادة الدخل بلغت ٣٢%، ٢٩% على الترتيب، كما نتج عن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري حدوث تحسن في البحوث والتطوير والتقدم التكنولوجي، ومن خلال ما تقدم لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل فكرة نموذج سولو القائمة على أهمية رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي في خلق نمو اقتصادي متواتر^(١٥)

٣- نموذج هارود - دومار :

حاول نموذج هارود- دومار أن يحدد معدل النمو التوازني، أي ذلك المعدل الذي يضمن الاستمرار في تحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع ، ويتحقق ذلك عند تساوي جانبي العرض والطلب بالمجتمع ، وتستمر المحافظة على المعدل التوازني إذا تساوى معدل التغير للجانبين عبر الزمن، ويقوم هذا النموذج على افتراض أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو صناعة أو اقتصاد ككل يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة، وقد تم صياغة أفكار هارود -دومار في شكل معادلة تظهر كما يلي :

$$g = \frac{s}{k}$$

بحيث: S: يمثل الادخار المحلي، K: معامل رأس المال أو نسبة رأس المال / الناتج، ويقاس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل.^(١٦)

من خلال هذا النموذج تبرز أهمية كل من رأس المال (محلي، أجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو، ونظراً لأن الادخار يتسم بالانخفاض (خاصة في الدول النامية)، الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي (مباشر غير مباشر) لسد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي إذ يتعين على الدول التي تعاني من انخفاض في مدخراتها المحلية الاختيار بين البدائل الآتية :

- التنازل عن معدل النمو المستهدف .
- رفع المدخرات المحلية عن طريق رفع سعر الفائدة على الودائع.
- اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو /والخارجي.
- تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة وتحقيق مزيد من الاستقرار في اقتصادياتها وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي .
- ويلاحظ أن البديل الأول يعد غير منطقي لأن أي دولة في العالم لا يمكنها الرضا بمعدل نمو منخفض يزيد من قيمة السخط الاجتماعي ويهدد استقرارها ،أما البديل الثاني فيواجه العديد من الصعوبات إذ قد

يؤدي إتباعه إلى حدوث تأثير سلبي على الاستثمار المحلي (في حالة رفع سعر الفائدة)؛ بما يؤثر سلباً على الرفاهية، أما البديل الثالث فهو يحمل الدولة أعباء باهظة لخدمة الدين بالشكل الذي يؤثر سلباً على رفاهية الأجيال القادمة، أما البديل الرابع فقد أصبح مطروحاً بقوة لدى اقتصاديات الدول النامية، لاسيما في ظل المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر بالخصوص تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي.^(١٧)

وصفوة القول أن التحليل النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول المضيفة ينحصر في أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال قدرته على تعويض الدول المضيفة عن نقص المدخرات المحلية نتيجة لانخفاض معدل النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي يقوم به في تحفيز الاستثمار المحلي، و ذلك بالشكل الذي يحفز على مزيد من النمو في القطر المضيف، كما يظهر التأثير الضمني وغير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة عن طريق الاستثمار في المعدات الرأسمالية الجديدة المصاحبة للاستثمارات الأجنبية، مما سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بالتبعية (ضمن دالة سولو).

٤- التفسير الحديث للعلاقة لقد توسع تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ليشمل مجالات تنحصر في :

٤-١. الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي

في الأدبيات الاقتصادية قد تكون عملية نقل التكنولوجيا، الآلية الرئيسية التي من خلالها توجد ذريعة لتواجد شركات أجنبية يكون لها بالغ الأثر الإيجابي في اقتصاديات الدول النامية المضيفة. وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم، ومستوى التكنولوجيا المتواجد لديها بشكل عام أعلى مما كانت عليه في البلدان النامية. لذلك تعد الشركات المتعددة الجنسيات قادرة على توليد تأثير كبير جداً في التكنولوجيا.

وتجدر الإشارة أن عملية نقل التكنولوجيا ونشرها تجري من خلال أربع آليات مترابطة: الروابط الرأسية والتي تنشأ بين الموردين أو المشترين في البلد المضيف؛ الروابط الأفقية مع الشركات المنافسة أو المكملة لنفس الفرع، وهجرة العمالة الماهرة، وأخيراً تدويل البحث والتطوير. ومن أجل تحقيق تأثير إيجابي بشكل واضح في حالة الروابط العمودية، يستلزم الأمر وجود روابط خاصة مع منابع الموردين وأماكن العمل في البلدان النامية، وكذا عمل الشركات متعددة الجنسيات على توفير المساعدة التقنية والتدريب وغيرها من المعلومات لتحسين جودة المنتجات والبائعين. وفي ذات السياق فإن العديد من

الشركات متعددة الجنسيات يساعدون الموردين المحليين على شراء المواد الخام و السلع الوسيطة وتحديث أو تحسين مرافق الإنتاج^(١٨)

لقد ركزت العديد من الدراسات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع والنمو الاقتصادي في الدول النامية المضيفة، إذ تم إجراء عدة دراسات على الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلاند. إذ بينت تلك الدراسات أن النمو الاقتصادي في تلك الدول تأثر بالتغيرات في السياسة المحلية التي تتجه إلى إحلال نظام السوق، وتحرير قواعد وقيود الاستثمار. كما توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر اثر على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة، حيث ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية.

وأكد Hong في هذا المجال، من خلال دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا مدى تأثير نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية المصاحبين له، وقد أوضحت الدراسة نجاح قطاع الإنتاج الكوري في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال استفادته من التكنولوجيا والمهارات الإدارية من جراء تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر^(١٩)

٤-٢. الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية

شهدت بداية الثمانينات ومنتصف التسعينات نموا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة تفوق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية ، إذ يشير التقرير الصادر عن منظمة الأونكتاد UNCTAD عام ١٩٩٧ أنه خلال منتصف التسعينات فان مبيعات الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات قد فاقت قيمة التجارة الدولية بما يزيد على ٢٧%^(٢٠)

وعلى العموم يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيره على التجارة بفعل حزمة الأصول الملموسة وغير الملموسة التي تصاحب الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول المضيفة، إذ عندما يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يكون مصحوبا بموارد تنسم بعدم المنافسة التجارية مثل التكنولوجيا والعمالة الماهرة وإمكانية الدخول إلى شبكات الإنتاج الدولية، بالإضافة إلى العلامات التجارية المختلفة^(٢١).

ولمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفريق بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر ويتمثل الأثر المباشر، في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، نظرا لما تمتلكه من تكنولوجيا حديثة، ومعرفتها بخبايا السوق الدولية، ومهاراتها التسويقية العالية التي تمكنها من إبرام عقود التصدير إلى الخارج. وتنعكس المزايا التي تتمتع بها شركات

الاستثمار الأجنبي المباشر إيجاباً على القطر المضيف، إذ تؤدي إلى انتشار التكنولوجيات الحديثة إلى الهياكل الإنتاجية والمنافسين المحليين، بالإضافة إلى إحلال الواردات، وتعزيز القدرة التصديرية، وسد العجز التمويلي، وتحفيز ودعم النمو الاقتصادي بشكل عام.^(٢٢)

أما بالنسبة للأثر غير المباشر على الصادرات والنمو فيرجع إلى مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي بالنسبة للشركات المحلية من خلال:^(٢٣)

– نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.

- استفادة الشركات المحلية من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية، بالأخص أن عملية التصدير تكلفها تكاليف باهظة ترتبط بقدرتها على تقديم منتج تنافسي، وإدارة السوق الدولية، والقدرة على التوزيع وتقديم خدمات ما بعد البيع.

فيما يتعلق بالدراسات التطبيقية في هذا المجال فقد أوضح Thomsen في دراسته عام ١٩٩٩ وبالتطبيق على دول الآسيان، أن خبرة دول الآسيان في الاستثمار الأجنبي المباشر أظهرت نجاحاً في التأثير الإيجابي على زيادة صادراتها الأمر الذي أدى إلى إحداث النمو الاقتصادي في تلك الدول، إذ لوحظ تضاعف صادرات الدول الأربع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٨٢ مع وجود اختلافات سنوية ضئيلة في الاتجاه طويل الأجل، كذلك تزايدت الصادرات في بعض القطاعات التصديرية مقارنة بغيرها من القطاعات بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري، وبالتالي أظهرت الدراسة قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات إذ تزايدت الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانينات من ٣٠،٥% إلى ٢٠،٦% فيما بين عامي ١٩٩٢، ١٩٨٩، بفعل دور الشركات متعددة الجنسيات في زيادة صادراتها وبصفة خاصة في المنتجات الإلكترونية، إذ أصبحت تايلاند تاسع دولة في العالم في تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينات.^(٢٤)

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها من تلك المنتجات عند قدومه، وينطبق ذلك أيضاً على الواردات من المنتجات النهائية والتي يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات المتعددة الجنسيات، أما الواردات من المنتجات الوسيطة والرأسمالية فيتوقع زيادتها، خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من السوق المحلي للدولة المضيفة، بالتالي

تبدو العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الدول المضيفة في غاية التعقيد الأمر الذي يجعل الوصول إلى مبدأ عام في غاية الصعوبة.^(٢٥)

٤-٣ الاستثمار الأجنبي و الاستثمار المحلي:

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن زيادة الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة الدخل حسب علاقة المضاعف، ومن ثم زيادة معدل النمو والعكس ونفس الشيء ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه جزء لا يتجزأ من الاستثمار الإجمالي للقطر المضيف.

والجدير بالذكر أن هنالك توجه قد ساد لدى المستثمرين الأجانب، إذ أصبحوا يلجئون إلى تمويل جزء من استثماراتهم المباشرة عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة من مؤسسات، وبالتالي فإن جزء من المدخرات المحلية يتم توجيهه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي يترتب عليه حرمان المستثمرين المحليين منها، ونتيجة لذلك تنشأ إحدى المشاكل المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في مدى مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المحلي، بمعنى آخر هل الاستثمار الأجنبي المباشر له اثر مثبط؟ أم اثر تحفيزي للاستثمار المحلي؟ كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الدولة المضيفة.^(٢٦)

وينشأ الأثر الإحلالي نتيجة لقدرة الشركات متعددة الجنسيات على إخراج الشركات المحلية من السوق في القطر المضيف، بسبب أن معظم أصول الشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيات متقدمة ومهارات إدارية، وقنوات لتسويق المنتجات دولياً، وخصائص جودة وعلامات تجارية. ويؤثر هذا الإحلال سلبيًا على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة (بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي)، أو على الأقل تثبيط ذلك المعدل. أما بالنسبة للأثر التكاملية فينشأ في حالة كون الدولة المضيفة تمتلك شركاتها المحلية تكنولوجياً متقدمة أو أن الشركات المحلية في الدول المضيفة لديها القدرة على إحلال التكنولوجيات الحديثة محل القديمة، وأما الاستثمار الأجنبي المباشر فيتم تمويله من خلال رؤوس أموال أجنبية، وهذا الأثر يحفز على مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.^(٢٧)

وحسب دراسة شاملة قام بها Bosworth & Collins، بهدف معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، حيث تمت دراسة درجة تأثير شكل التدفقات في رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار المحلي في ٥٨ دولة نامية و ١٨ دولة تمثل الأسواق الناشئة خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٩٥)، وبينت أن للاستثمار الأجنبي المباشر، تأثير أقوى على الاستثمار المحلي مقارنة بالفروض

والاستثمار بالمحفظة، إذ أن كل دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة ٨٠% بالنسبة للدول النامية، و ٩٠% بالنسبة للدول الصاعدة.^(٢٨)

وعلى النقيض من ذلك توصلت دراسة "إيمان عطية ناصف" التي أعدت على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر سلباً على الاستثمار المحلي، إذ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١% تؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة ٠,٢٣%، وأرجعت ذلك إلى أن الاستثمارات الوافدة إلى السوق المصرية اتجه الجانب الأكبر منها لتغطية احتياجات السوق المحلي، مما أثر سلباً على الشركات المحلي.^(٢٩)

٤-٤. الاستثمار الأجنبي المباشر والموارد البشري

إن نقل التكنولوجيا من الشركة الأم للفروع العاملة في الدول المضيفة لا يتجسد فقط في الآلات والمعدات والبراءات، ولكن ينطوي أيضاً على نقل للمهارات الإدارية والفنية والتدريب لعناصر العمل من البلد المضيف، بل لا يقتصر الانتقال لتلك المهارات على العاملين في الشركة ذاتها، وإنما يمتد إلى العاملين في الشركات المحلية التي تتعامل مع تلك الشركة الأجنبية .

وقد أكدت الكثير من الدراسات المعدة عن الصين على الدور المحوري لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو المبهرة التي شهدتها الصين خلال العقدين الأخيرين، فقد ترتب على نقل التكنولوجيا الارتقاء بمستوى الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الصيني ككل، وكذا على مستوى كفاءة أداء العنصر البشري. وفي دراسة هامة أجريت على عدد من الدول من بينها الهند لوحظ أن هناك فرصة كبيرة لنقل التكنولوجيا من خلال هجرة العاملين من الشركات الأجنبية العاملة بالهند للعمل في شركات وطنية، أو لإنشاء شركات خاصة بهم كما هو الحال في صناعة البرمجيات الهندية. وقد ذكرت بعض الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الارتقاء بالعنصر البشري بصورتين، الأولى وهي المساهمة المباشرة من خلال التدريب داخل العمل أو إرسال العامل للتدريب في الخارج، والطريقة الثانية هي مساهمة غير مباشرة وذلك لأن الشركات دولية النشاط عندما تقوم بالاستثمار والتوسع يؤدي هذا إلى زيادة معدل النمو، وهو ما يؤدي إلى زيادة عوائد أو إيرادات الدولة سواء من هذه الشركة (الضرائب) أو من غيرها، وهو ما يدفع بالحكومات إلى المزيد من الإنفاق على التعليم والتدريب.^(٣٠)

المبحث الثالث :

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي

في دول الدراسة (ليبيا، تونس، مصر).

١- الإطار التحليلي:

بلغت القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول الثلاث (ليبيا؛ تونس؛ مصر) خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٨) ما يقارب ٨٧,٦, ٢٨٩,٦ مليون دولار، استقطبت منها مصر ما نسبته ٦٨,٨١% من الإجمالي التراكمي للدول الثلاث غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر اتسمت بالتذبذب والتباين الكبيرين من سنة إلى أخرى كما هو واضح بالجدول رقم (١) , أما عن خارطة توزيع تلك الاستثمارات فقد تباينت بين مناطق جغرافية معينة (القاهرة –الإسكندرية - بور سعيد.... الخ) وكذا قطاعات اقتصادية معينة (الصناعة – السياحة – الخدمات....الخ) طبقاً لما تتطلبه قضية التنمية الشاملة والمتوازنة؛ تلتها تونس بنسبة ١٦,٨١% من الإجمالي التراكمي للدول الثلاث وقد تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس بأنها أكثر نمطية واستقرارية من تلك التدفقات إلى باقي دول الدراسة كما هو واضح بالجدول رقم (١), أما عن خارطة توزيع تلك الاستثمارات فقد تشعبت كثيراً , ومع ذلك فقد كان تركيز الحكومة التونسية على تلك المشروعات والصناعات الموجهة للتصدير خصوصاً في قطاعات الصناعة , والسياحة , و الفلاحة والصيد البحري. ثم ليبيا بنسبة ١٤,٣١% من الإجمالي التراكمي هذا وقد كان جل تلك الاستثمارات في ليبيا متركزاً في قطاع النفط خصوصاً في الفترة التي سبقت العام ٢٠٠٠^(٣١)

ويعرض الجدول رقم (١) التالي التدفق الصافي الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى اقتصاديات كل من (ليبيا؛ تونس؛ مصر) , (بالمليون دولار) ومعدلات نموها السنوية خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٨) .

الجدول رقم(١)

الاستثمار الأجنبي المباشر الثابت لدول (ليبيا- مصر- تونس) خلال السنوات (١٩٨٦-٢٠٠٨)الوحدة:

مليون دولار

السنة	ليبيا	تونس	مصر	الإجمالي بالمليون دولار	معدل النمو *
١٩٨٦	١٧٧,٠٠	٦٣	١١١٤	١,٣٥٣,٥٠	----
١٩٨٧	٩٨,٠٠	٩٢	١٠١٦	١,٢٠٦,٣٠	-١٠,٨٨
١٩٨٨	٩٨,٠٠	٦٢	١٢٥٩	١,٤١٩,٠٠	١٧,٦٣
١٩٨٩	١٢٥,٠٠	٧٨	١٢٣٦	١,٤٣٩,٢٠	١,٤٢
١٩٩٠	١٥٩,٠٠	٧٥	١١٢٥	١,٣٥٨,٧٠	-٥,٥٩

٧,٢٣	١,٤٥٧,٠٠	١١٥٢	١٢٥	١٨٠,٠٠	١٩٩١
١٥,٥٥	١,٦٨٣,٦٠	١١٤٠	٣٧٩	١٦٥,٠٠	١٩٩٢
١٨,٥٤	١,٩٩٥,٨٠	١٣٢١	٥٧٥	١٠٠,٠٠	١٩٩٣
-٣٣,٢٧	١,٣٣١,٧٠	٧٨٣	٤٣٩	١١٠,٠٠	١٩٩٤
-٣٩,٠٣	٨١١,٩٠	٦٢٧	٢٩٢	-١٠٧,٠٠	١٩٩٥
٧,٣٧	٨٧١,٧٠	٧٧٠	٢٣٨	-١٣٦,٠٠	١٩٩٦
٥٢,٩١	١,٣٣٢,٩٠	١١٠٤	٣١١	-٨٢,٠٠	١٩٩٧
-٩,٠٣	١,٢١٢,٦٠	٧١١	٦٥٠	-١٤٨,٠٠	١٩٩٨
٥٤,٨٨	١,٨٧٨,١٠	١٦٥٦	٣٥٠	-١٢٨,٠٠	١٩٩٩
-٢٥,٣٣	١,٤٠٢,٤٠	٥٠٩	٧٥٢	١٤١,٠٠	٢٠٠٠
-٢٧,٤٠	١,٠١٨,٢٠	٤٢٨	٤٥٧	١٣٣,٠٠	٢٠٠١
٦١,١٣	١,٦٤٠,٦٠	٧٠١	٧٩٥	١٤٥,٠٠	٢٠٠٢
-٣١,١١	١,١٣٠,٢٠	٤٠٧	٥٨٠	١٤٣,٠٠	٢٠٠٣
٣٣٣,٣٦	٤,٨٩٧,٨٠	٣٩٠٢	٦٣٩	٣٥٧,٠٠	٢٠٠٤
٦٨,٠٠	٨,٢٢٨,٤٠	٦١١١	١٠٧٩	١٠٣٨,٠٠	٢٠٠٥
٧٩,٢٠	١٤,٧٤٥,٦٧	١٠٠٤٣	٢٧٨٥,٥٣	١٩١٧,١٤	٢٠٠٦
١٥,٨٥	١٧,٠٨٣,٢٧	١١٥٧٨	١٣١٨,٦٦	٤١٨٦,٦١	٢٠٠٧
-١١,٨٢	١٥,٠٦٤,٤٦	٩٤٩٥	٢١٤٣,٦٣	٣٤٢٥,٨٣	٢٠٠٨

المصدر: الهيئة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مجموعة المطبوعات (إحصائيات ١٩٨٦-

٢٠٠٨)، www.iaigc.net.

ويمكن التعرف من خلال الجدول رقم (٢) على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات دول الدراسة من خلال معرفة نسبته إلى التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي طوال سنوات الدراسة، حيث يظهر الجدول أن أهمية التدفق الصافي الإجمالي الوارد للاستثمار الأجنبي في ليبيا حققت طفرة وصلت إلى ٩١,٨% من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، و ٢,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عام ٢٠٠٧، مع العلم أن هاتين النسبتين أخذتا قيما سالبة خلال السنوات ١٩٩٩-١٩٩٥ ورياضيا يمكن القول أن التدفق الصافي الإجمالي للاستثمار الأجنبي

المباشر الوارد لليبيا لا يساهم في المتوسط إلا بحوالي: ١١,٥٧% في نمو التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي و بحوالي: ٠,٥٨% في نمو الناتج المحلي الإجمالي, وذلك خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨ . أما في تونس يظهر الجدول أن أهمية التدفق الصافي الإجمالي الوارد للاستثمار الأجنبي قد حقق طفرة وصلت إلى ٥٢٨,٩% من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي , و ١٠,٥٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عام ٢٠٠٧, ورياضيا يمكن القول أن التدفق الصافي الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لليبيا لا يساهم في المتوسط إلا بحوالي ٣٢,٧١% في نمو التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي و بحوالي ٢,٤٦% في نمو الناتج المحلي الإجمالي, وذلك خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨ . وفي الاقتصاد المصري من خلال الجدول يظهر أن أهمية التدفق الصافي الإجمالي الوارد للاستثمار الأجنبي وصلت إلى ٤٧,٨٥% من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي , و ٩,٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي, وذلك عام ٢٠٠٦, ورياضيا يمكن القول أن التدفق الصافي الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لليبيا لا يساهم في المتوسط إلا بحوالي ١٥,٣١% في نمو التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي و بحوالي ٢,٧٧% في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(٢): أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الثابت لدول (ليبيا- مصر- تونس) خلال السنوات (١٩٨٦-٢٠٠٨)

السنة	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الثابت إلى التكوين الرأسمالي الثابت %			نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي %		
	ليبيا	تونس	مصر	ليبيا	تونس	مصر
١٩٨٦	٤,٠٦	٣,٠٣	١٨,٤٧	٠,٧٦	٠,٧١	٣,٥٣
١٩٨٧	٣,٠٨	٤,٦٣	١١,٤٤	٠,٤٧	٠,٩٥	٢,٩٩
١٩٨٨	٢,٦٧	٣,١٦	١٣,٦٧	٠,٤٣	٠,٦١	٤,٥٤
١٩٨٩	٣,١٩	٣,٢٨	١٢,٩٨	٠,٥٠	٠,٧٨	٤,٠٥
١٩٩٠	٣,٩٧	٢,٢٥	١٠,٧٧	٠,٥٥	٠,٦١	٣,١٧
١٩٩١	٤,٩٧	٣,٧٠	١٤,٠٣	٠,٥٧	٠,٩٦	٣,٣٧
١٩٩٢	٤,٩٠	٨,٣٨	١٣,٨٢	٠,٥٢	٢,٤٥	٢,٧٣
١٩٩٣	٢,١٥	١٣,٤٦	١٥,٥٦	٠,٣٥	٣,٩٤	٢,٨٢
١٩٩٤	٢,٤٦	١١,٤٧	٧,٣٩	٠,٤٠	٢,٨١	١,٥٢

١,٠٤	١,٦٢	-٠,٣٦	٥,٣٧	٦,٧٠	-٣,٠٥	١٩٩٥
١,١٤	١,٢١	-٠,٤١	٥,٧١	٥,٢٩	-٣,٠٣	١٩٩٦
١,٤٥	١,٦٤	-٠,٢٣	٨,٠١	٦,٧٠	-١,٨٩	١٩٩٧
٠,٨٤	٣,٢٨	-٠,٥٣	٣,٩٠	١٣,١٩	-٤,٨١	١٩٩٨
١,٨٣	١,٦٨	-٠,٤٢	٨,٤٥	٦,٦١	-٣,٨٦	١٩٩٩
٠,٥٢	٣,٨٦	٠,٤٤	٢,٦٦	١٤,٦٨	٣,٣٨	٢٠٠٠
٠,٤٧	٢,٢٩	٠,٤٨	٢,٦٠	٨,٧٥	٣,٩٩	٢٠٠١
٠,٨٣	٣,٧٨	٠,٦٨	٤,٥٦	١٤,٨٦	٤,٩٣	٢٠٠٢
٠,٥٠	٢,١٦	٠,٥٩	٢,٩٤	٩,٢٢	٥,٦٢	٢٠٠٣
٤,٩٧	٢,١٩	١,٠٧	٢٩,٩١	٩,٦٩	١١,١٩	٢٠٠٤
٦,٥٣	٣,٧٦	٢,٥٧	٣٨,٧١	١٦,٦٥	٢٩,١٨	٢٠٠٥
٩,٣٥	١٠,٥٤	٣,٧٨	٤٧,٨٥	٤١,٢٩	٤٥,٠٨	٢٠٠٦
٨,٦٧	٤,٦٢	٧,٥٦	٤٤,٢٥	١٦,٥٧	٩١,٨٠	٢٠٠٧
٥,٦٩	٦,٨٥	٤,٦٤	٢٩,٢٠	٥٢٨,٩٩	٥٦,٢٠	٢٠٠٨

المصدر: الهيئة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مجموعة المطبوعات (إحصائيات ١٩٨٦-٢٠٠٨)، www.iaigc.net.

٢- وصف وتوصيف النموذج القياسي المستخدم:

أن الدراسات القياسية تُعنى بتحليل بيانات الواقع المعاش باستخدام نظرية الإحصاء آخذة وإلى أبعد الحدود النظرية الاقتصادية بنظر الاعتبار لتجانس وتوافق التحليل , عليه واستنادا دالة الإنتاج وأيضا إلى مفهوم المضاعف يمكن تصور نموذجا قياسيا قائما على بيانات السلاسل الزمنية للفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨ لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية باقتصاديات كل من (ليبيا-تونس-مصر) , والشكل العام للنموذج هو :-

$$I_t = I L_t + I F_t$$

والشكل العام للمعادلة يمكن تصوره بالشكل الخطي التالي :-

$$Y_t = b^1 + b^2 I F_t + b^3 I L_t + e_t$$

حيث:-

Y_t : الناتج المحلي الإجمالي ؛ IF_t : الاستثمار الثابت الأجنبي الإجمالي.
 IL_t : الاستثمار الثابت الوطني الإجمالي.
 b_1, b_2, b_3 : معاملات النموذج ؛ e_t : معامل الخطأ .
 $t = 1, 2, 3, \dots$ ؛ f : دالة
توصيف النموذج:-

المتغير التابع:- يتجسد في الناتج المحلي الإجمالي (Y_t).

المتغير المستقل:- ويتجسد في التكوين الرأسمالي الثابت المحلي الإجمالي (It), ويمثل كل إضافة إلى الأصول (وسائل الإنتاج) المفضية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع أو المحافظة عليها أو تجديدها, ويشمل استثمار الوطنيين واستثمار الأجانب ($It = IL_t + IF_t$).

١- الاستثمار الثابت الأجنبي الإجمالي (IF_t) , و يجسد إجمالي قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وتشمل عناصر المشاركة في رأس المال وإعادة استثمار الأرباح والقروض مابين الشركة الأم وفروعها , مطروحا منها قيمة ما أعيد من تلك التدفقات إلى الخارج.

٢- الاستثمار الثابت الوطني الإجمالي (IL_t), ويمثل كل إضافة من جانب الوطنيين إلى الأصول (وسائل الإنتاج) المفضية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع أو المحافظة عليها أو تجديدها.
٣- قياس النموذج:

لاختبار فرضية الدراسة التي تم عرضها آنفا , وتقدير معاملات النموذج القياسي السابق , تم تجميع مشاهدات جميع المتغيرات عن الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٨) لكل دولة من الدول الثلاث من مصادر مختلفة , وتم إجراء بعض التعديلات على تلك المشاهدات تمثلت في توحيد وحدة القياس لمشاهدات الدول الثلاث (بالدولار) , وقياس جميع المتغيرات بالأسعار الثابتة بالقياس إلى سنة أساس معينة , وذلك لاستبعاد أثر التغيرات التي تحصل على الأسعار (التضخم) , بعد ذلك تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) عبر البرنامج الإحصائي الجاهز (E views) لتحليل البيانات .

٣-١ اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة

قبل القيام بعملية تقدير معاملات النموذج لابد لنا من اختبار مدى استقرارية المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في التقدير لكل دولة من دول الدراسة وذلك تفاديا لمشكلة الانحدار الزائف , وذلك باستخدام اختبار فليبس- بيرون (PP) كما هو موضح في الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣) : نتائج اختبار (PP) لاستقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة

ليبيا						
المتغير	level			First differences		
النموذج	بدون ثابت أو قاطع	ثابت فقط	ثابت واتجاه عام	بدون ثابت أو قاطع	ثابت فقط	ثابت واتجاه عام
Y	-٠,١٤	-١,٦٣	-١,٠٣	-٢,٣٢**	-٢,١٨	-٣,٥٩**
IF	-٠,٦٣	-٣,٥١	-١,٤٧	-٣,٥٨***	-٣,٥١**	-٣,٤٨*
IL	-٠,٧٣	-١,٨٢	-١,٦١	-٤,١١***	-٤,٠٩***	-٤,٥١***
تونس						
Y	٢,١٨	١,٦٣	-١,١٧	-٧,٢٩***	-٨,٢**	-٩,٩٩***
IF	-٠,٣١	-١,٤٦	-٣,٠٧	-٧,٨٦***	-٨,٢٨**	-٩,٦٢***
IL	-١,٢٩	-٢,٩٣	-٢,٩٩	-٢,٠٦***	-١,٨٩	-١,٥٨
مصر						
Y	٠,١٥	-١,٣٧	-٣,٣٤	-٥,٥٩***	-٥,٦٩***	-٥,٥٣***
IF	٠,٤٣	-٠,٠٨	-١,٤٣	-٦,٧٩***	-٧,٢٧***	-٩,٦٢***
IL	-٠,٧٧	-٢,٤٦	-٢,٥٦	-٤,١٧***	-٤,٠٢***	-٣,٩٢***

*significance at ١%

** significance at ١% , ٥%

*** significance at ١% , ٥% , ١٠%

إن الجدول رقم (٣) يعكس لنا مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة حيث يتضح لنا بان جميع المتغيرات مستقرة بعد اخذ الفروق الأولى لها مما يعني أنها متكاملة من الدرجة (١) ، وهذه النتيجة تنسجم مع ما جاءت به نظرية الاقتصاد القياسي بان اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون مستقرة في الفروق الأولى.

٣-٢- نتائج التقدير:

من خلال الجدول رقم (٤) يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في ليبيا وتونس وهو غير معنوي إحصائياً بحسب القيمة الاحتمالية (P-value) التي بلغت (٠,٠٨) و (٠,٢١) وهي قيم اكبر من مستوى المعنوية ٠,٠٥ فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

بمقدار دولار واحد يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١١,٥ دولار في ليبيا و بمقدار ٩,٠١ دولار في تونس، أما في مصر فكان الاستثمار الأجنبي المباشر ذو تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو غير معنوي إحصائياً حيث بلغت قيمة الاحتمالية (٠,٨٦) وهي أكبر من ٠,٣٦ دولار أي أنها غير معنوية إحصائياً، فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ١ دولار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠,٣٦ دولاراً.

أما بالنسبة للاستثمار المحلي في دول شمال أفريقيا (ليبيا ، تونس ، مصر) فكان له أثر طردي (إيجابي) على النمو الاقتصادي وكانت معلمته معنوية إحصائياً إذ كانت القيمة الاحتمالية أقل من ٠,٠٥ مما يعني معنويته ، فزيادة الاستثمار المحلي بمقدار ١ دولار تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار ٨,٤٨ دولار في ليبيا ، و ٢,٧٢ دولار في تونس ، و ١,٤١ دولار في مصر.

الجدول (٤): نتائج التقدير الخاصة لكل دولة خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٨)

الدولة	المعادلة المقدره
ليبيا	$Y = 11,5 (IFt) + 8,48 (ILt)$ <p>T-stat : (٠,٢٠٦) (٢٣,٣٨)</p> <p>P-value:(٠,٠٨) (<٠,٠٠٠٠١)</p> <p>$R^2 = 98,3\%$</p> <p>D.W= ١,١٢</p> <p>F=٤٢٩,٢ P-value <٠,٠٠٠٠١</p>
تونس	$Y = 9,01 (IFt) + 2,72 (ILt)$ <p>T-stat : (٠,٨٠٦) (٥,٦٣)</p> <p>P-value:(٠,٢١) (٠,٠٠٠٠٢)</p> <p>$R^2 = 85,8\%$</p> <p>D.W= ١,٣٤</p> <p>F=٤٥,١٥ P-value <٠,٠٠٠٠١</p>
مصر	$Y = -0,36 (IFt) + 1,41 (ILt) + 0,67 (Yt-1)$ <p>T-stat : (-٠,١٧) (١,٣٦٠) (٣,٤١)</p> <p>P-value:(٠,٨٦) (٠,١٩) (٠,٠٠٣)</p> <p>$R^2 = 97,8\%$</p>

$$D.W= ١,٨٧ \quad \text{Durbin's } h=-٠,٠١٦$$

$$F=١٩٨,٢ \quad \text{P-value } <٠,٠٠٠٠١$$

الاستنتاجات والتوصيات:

- من خلال تحليل تجربة كل من (ليبيا - تونس - مصر) في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، وبهدف قياس أثر تدفقات هذا الأخير على الناتج المحلي الإجمالي المتعلق بكل دولة تبين ما يلي :
- أظهرت نتائج التحليل القياسي أن التكوين الرأسمالي الثابت المحلي الإجمالي (II_t)، له آثار ايجابية على الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول الثلاث ، بمعنى أن الزيادة في التكوين الرأسمالي الثابت المحلي الإجمالي الحقيقي (بدولار واحد) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأثر مضاعف تتباين قيمته بين الدول الثلاث؛
 - الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل دولة من الدول الثلاث لا يتعد كونه مكمل للاستثمارات المحلية وليس بديلا عنها فالتحليل القياسي أظهر عدم أهمية ومعنوية معامل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل من الدول الثلاث ، لصغر حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة مقارنة بحجم الاستثمارات الوطنية؛
 - أظهر التحليل القياسي لبيانات كل من ليبيا وتونس إشارة موجبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويشير إلى التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للدولتين كل بقدر قيمة المضاعف؛
 - أظهر التحليل القياسي لبيانات جمهورية مصر العربية إشارة سالبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك ينافي النظرية الاقتصادية ويشير إلى التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي لمصر؛
 - إن نمو الناتج لا يعود فقط إلى الزيادة في كم المدخلات من عناصر الإنتاج بل أيضا إلى نوع تلك المدخلات ، وعليه يتعين على الدول أن تولي اهتماما أكبر بالعوامل المؤدية إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم زيادة كفاءة الاستثمارات (تحسين النوع الاستثماري) وخير دليل على ذلك تجربة مصر ، فبالرغم من أن مصر استقطبت أكبر رصيد تراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الثلاث عبر الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٨) إلا أن كفاءة ذلك الاستثمار كانت أقل مما هو عليه الحال في باقي دول الدراسة ، ومن أهم تلك العوامل :

المناخ الاستثماري الملائم ؛ سياسات وتدابير الاستثمار بشكل عام ؛ التعليم والتدريب ؛ إعادة تخصيص الموارد ؛ الإدارة الفعالة ؛ تحسين الفن الإنتاجي ؛ اقتصاديات الحجم وما يترتب عليها من وفورات.

- من المرجح أن اختلاف وتباين كفاءة الاستثمارات الأجنبية وأيضاً الوطنية باقتصاديات الدول الثلاث يعود لعوامل تتعلق بالنوع الاستثماري السابقة الذكر وليس إلى حجم تلك الاستثمارات؛

- الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن رافداً مهماً من روافد عملية التنمية بكل دول الدراسة ، والدليل على ذلك تجربة مصر ، إذ لم يسهم في نمو الناتج ومن ثم لم يساهم أيضاً في نمو الصادرات، بما يوحي إلى كبر حجم الأعباء والآثار السلبية التي يجرها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري مقارنة بآثاره الإيجابية.

وعلى ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يأتي :

- من المناسب للدول النامية بشكل عام والدول الخاضعة للدراسة بشكل خاص وهي في خضم مسيرتها التنموية أن تعمل على تفعيل ورفع كفاءة الاستثمارات الوطنية قبل أن تحكم بفشلها في تحقيق متطلبات التنمية و تفكر في الاستعانة بالتمويل الخارجي تحت أي مسمى (منح وإعانات – قروض – استثمار أجنبي)؛
- عند تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية علينا أن ندرك أن ذلك الأثر هو المحصلة النهائية للتغيرات التي تطرأ على حجم الاستثمار و نوع وكفاءة الاستثمار ، إضافة إلى الآثار السلبية التي قد تصاحب سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ؛
- الاستثمار الأجنبي إن لم تكن له آثار ملموسة في تنمية الاقتصاد المضيف فإننا نتوقع أن تكون له آثار جسيمة على ميزان مدفوعات ذلك الاقتصاد لأنه سوف يتسبب في الانتقال العكسي للموارد ، فإذا تصورنا دخول رأس المال إلى الاقتصاد المضيف ثم تحويل الأرباح للخارج لأجل مسمى ثم في نهاية المطاف سحب رأس المال ربما في وقت غير مناسب ، وكل ذلك لا تصاحبه مكاسب للاقتصاد المضيف ، فلا أحد يُنكر خطورة ذلك على ميزان المدفوعات المضيف .

الهوامش :

(١) ثريا علي حسين الورفلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر : الدروس المستفادة، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظّمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان " نحو مناخ استثماري أفضل " ، ليبيا ، طرابلس ، ٢٠٠٦ ، ص ٢ .

(٢) UNCTAD, Investment regimes in the Arab world ISSUES and policies, united nation, New York & Genève, ٢٠٠٠, P.١٥.

(٣) UNCTAD , world Investment Report ٢٠٠٤ : The shift Towards services , Geneva and new York , ٢٠٠٤ . p ٣٤٥ .

(٤) هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٤ .

(٥) ESCWA , The Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries , U . N, New York, ٢٠٠٠, P ١٤.

(٦) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ص: ٤٢٣-٤٢٦ .

(٧) محمد قودري، أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوي الأداء الاقتصادي، الملتقي الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠٠١، ص ٧ .

(٨) عبد المجيد قدي ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقي الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، ٨-٩ أبريل ٢٠٠٢، ص ص ١٤٥-١٤٦ .

(٩) أمير حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية، القاهرة ، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ٣٧ .

(١٠) مركز المشروعات الدولية الخاصة. الاستثمار الأجنبي المباشر، طبعة منقحة، واشنطن، ٢٠٠٥، ص ص ٢٥-٢٦ .

(١١) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ١٤٧ .

(١٢) سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ١٧٦ .

(١٣) أيدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩، ص ص ٢٩٤-٢٩٥ .

(١٤) جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراة في اقتصاديات التجارة الخارجية، غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، ٢٠٠٢، ص ص ١٢٢-١٢٤ .

(١٥) Y.Hsing & W.J.Hsieh, Testing the Augmented Solow Growth Model The Case Of Taiwan, Risc, Vol ٤٤, NO. ٣, ١٩٩٧, PP ٦٠٢-٦٠٥.

(١٦) محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ص ٩٣-٩١ .

(١٧) جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص ص ١٢٧-١٢٨ .

(^{١٨}) OCDE , L investissement direct étranger au service du développement Optimiser les Avantages Minmiser les couts, synthese, ٢٠٠٢, P١٤.

(^{١٩})K, Hong, Foreign capital and Economic Growth in Korea ١٩٧٠-١٩٩٠, ١٩٩٧, PP٧٩-٨٨

(^{٢٠})رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، دار الإسلام للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص ٨٩.

(^{٢١})UNCTAD, International Investment Agreement Multilateral Framework on Investment, March ٢٠٠٠, P٢.

(^{٢٢})E.Vergnaud, Investissements directs étrangers analyse des tendances récentes, Bulletin édité par les Etudes economiques-BNPParibas, Paris, December ٢٠٠٥ , PP٣٦-٣٨.

(^{٢٣})جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(^{٢٤}) S.Thomsen, Southeast Asia the Rol of foreign Direct Investment Policies in Development, Working Papers on International Investment, OECD, ١٩٩٩, PP٢٥-٢٦.

(^{٢٥})زكية أحمد مشعل ، زياد محمد أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٣، العدد(١)، يونيو ٢٠٠٧، ص ٧.

(^{٢٦})محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى الجزائر، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٤٨.

(^{٢٧})جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(^{٢٨})F.Sachwald et S.Perrin, Multinationales et developpement le role des politiques nationales, ed Magellan, Paris, ٢٠٠٣, PP٢٦-٢٧

(^{٢٩})محمد قويدري، مرجع سابق، ص ٤٩.

(^{٣٠})راجع أكثر: رضا عبد السلام، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل: "دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية"، دون دار للنشر، الكويت، مارس ٢٠٠٦.

-M. Blomstrom & A. Kokko, Human Capital and Inward FDI, CEPR Research Network on FDI and MNC Funded by the European Commission, Paper No. ١٦٧, ٢٠٠٣.

- S Matththew., "Does Inward Foreign Direct investment Contribute to Skill Upgrading in Developing Countries?", CEPA Working paper No. ٨, ٢٠٠٢.

- B.Sumon et al., Determinants of employment Growth at MNEs: Evidence from Egypt, India, South Africa, and Vietnam, Discussion paper No. ١٢٧٢, Institute for the Study of labor, Germany, ٢٠٠٤.

(^{٣١})عيسى محمد الفارسي و سليمان سالم الشحومي، "البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، هيئة تشجيع الاستثمار، طرابلس- ليبيا، ٢٠٠٦، ص ٦٢.

* تم احتسابه من قبل الباحثين